معاذ البراهمي
دكتور في القانون الخاص

الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي

تقديم : عمرو لمزرع
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

DAR AL AFAK
COPY



الفهرس

مقدمة: 1
الباب الأول: الإطار الموضوعي لحماية المرأة من العنف الرقمي 20
الفصل الأول: الحماية التشريعية للمرأة من العنف الرقمي على المستوى الوطني 26
المبحث الأول: الاليات التشريعية المقررة لحماية المرأة من العنف الرقمي 31
المطلب الأول: ماهية العنف الرقمي وصوره 34
الفقرة الأولى: إشكالية التسمية وصعوبة التعريف 37
أولا: مفهوم الجريمة المعلوماتية 37
ثانيا: تعدد التسميات 38
الفقرة الثانية: صور العنف الرقمي المرتكب ضد المرأة 41
أولا: التحرش الجنسي الإلكتروني : 41
ثانيا: المساس بالحياة الخاصة: 45
ثالثا: السب والقذف عبر الوسائط الالكترونية : 53
رابعا: الابتزاز الجنسي: 57
خامسا: التنمر الإلكتروني: 61
المطلب الثاني: الحماية المقررة للمرأة من العنف الرقمي على مستوى القانون الوطني 66
الفقرة الأولى: مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز 68
الفقرة الثانية: حماية الحياة الخاصة 78
المبحث الثاني: المكتسبات التشريعية الحمائية للمرأة من العنف الرقمي على مستوى القوانين الخاصة 83
المطلب الأول: الحماية المقررة في القانون رقم 103.13 والقانون الجنائي المغربي 85
الفقرة الأولى: المقتضيات الحمائية في القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء 88
أولا: من حيث الجانب الشكلي: 88
ثانيا: محدودية القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء: 89
الفقرة الثانية: المقتضيات الحمائية في القانون الجنائي المغربي الموضوعي والمسطري .. 94

أولا: المقتضيات الحمائية على المستوى الموضوعي:..... 94
ثانيا: المقتضيات الحمائية على المستوى المسطري الاجرائي: 95
المطلب الثاني: الحماية المقررة في قانون الصحافة والنشر المغربي وقانون حماية المعطيات الشخصية 99
الفقرة الأولى: على مستوى قانون الصحافة والنشر المغربي 101
الفقرة الثانية: على مستوى قانون حماية المعطيات الشخصية 106
الفصل الثاني: حماية المرأة من العنف الرقمي في الإعلانات والمواثيق الدولية 110
المبحث الأول: مرتكزات الحماية التشريعية على مستوى الإعلانات والعهود الدولية العامة. 113
المطلب الأول: تجليات الحماية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرار مجلس حقوق الإنسان 115
الفقرة الأولى: حماية المرأة من العنف الرقمي في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . 116
أولا: مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية: 117
ثانيا: تجليات الحماية من العنف الرقمي ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. 118
الفقرة الثانية: تجليات الحماية في قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بحماية الحقوق الأساسية على الأنترنت 123
أولا: نبذة عن مجلس حقوق الإنسان..... 123
ثانيا: قراءة في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 8/20: 126
المطلب الثاني: مرتكزات حماية المرأة من العنف الرقمي في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان..... 127
الفقرة الأولى: في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 128
أولا: مبدأ المساواة والإنصاف وحظر التمييز(نموذجا)؛ 129
ثانيا: حماية الحياة الخاصة(نموذجا)..... 131
الفقرة الثانية: في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 135
أولا: الحماية في إطار القرار 20/8: 139
ثانيا: الحماية في إطار القرار رقم199/71: 139
المبحث الثاني: مرتكزات الحماية في الإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة 140

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: البعد الحمائي في إطار الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة واتفاقية القضاء على التمييز 143
الفقرة الأولى: في إطار الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 145
الفقرة الثانية: في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الملحق 149
الفرع الأول: في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 149
الفرع الثاني: في إطار البرتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 159
المطلب الثاني: البعد الحمائي في بعض الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاص 161
الفقرة الأولى: في إطار اتفاقية بودابست والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 163
أولا: على مستوى اتفاقية بودابست 163
ثانيا: على مستوى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. 166
الفقرة الثانية: في إطار بعض المؤتمرات والقرارات الدولية الخاصة 168
أولا: على مستوى المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان سنة 1968. 168
ثانيا: مؤتمر بيجين 1995 الصين: 169
ثالثا: مؤتمر الأمم المتحدة الثامن بهافانا 1990: 171
رابعا: مؤتمر نيويورك 2000. 172
خامسا: على مستوى بعض قرارات منظمة الأمم المتحدة 173
سادسا: على مستوى القرار 13.25 لمجلس الأمن 176
الباب الثاني: الإطار الإجرائي والمؤسساتي لمواجهة جرائم العنف الرقمي ضد المرأة بين المحدودية والفعالية 180
الفصل الأول: القواعد الإجرائية في جرائم العنف الرقمي ضد المرأة 185
المبحث الأول: مدى فعالية القواعد الإجرائية الخاصة بمرحلة ما قبل المحاكمة 187
المطلب الأول: بالنسبة للسلطات المكلفة بالتحري والبحث في جرائم العنف الرقمي ضد المرأة 189
الفقرة الأولى: الصعوبات التي تعترض السلطات المختصة بالبحث والتحري 189

أولا: بالنسبة للأجهزة القضائية: 189
ثانيا: دور الأجهزة غير القضائية ومحدوديتها: 199
الفقرة الثانية: مدى فعالية الخصوصيات الإجرائية في جرائم العنف الرقمي (مرحلة ما قبل المحاكمة) 202
أولا: حدود الإجراءات المرتبطة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي: 203
ثانيا: إشكاليات الإجراءات المتعلقة بالبحث والتفتيش في جرائم العنف: 211
المطلب الثاني: أوجه قصور آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي 219
الفقرة الأولى: معيقات لجان التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي وتقييم أنشطتها 220
أولا: معيقات عمل لجان التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي: 220
ثانيا: تقييم عمل اللجان التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي: 227
الفقرة الثانية: معيقات عمل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي وتقييم عملها 232
أولا: معيقات عمل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي. 232
ثانيا: تقييم عمل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف الرقمي. 248
المبحث الثاني: قصور القواعد الإجرائية الخاصة بمرحلة المحاكمة والتنفيذ 257
المطلب الأول: أوجه قصور الضوابط الإجرائية في مرحلة المحاكمة 259
الفقرة الأولى: محدودية الإجراءات المتخذة لحماية المرأة ضحية العنف الرقمي في مرحلة المحاكمة 260
أولا: المحدودية في إطار الدليل العملي للتكفل القضائي بالنساء ضحايا العنف. 260
ثانيا: محدودية الضمانات الممنوحة في إطار القانون 103.13. 264
الفقرة الثانية: إشكالية الاختصاص القضائي في جرائم العنف الرقمي 269
أولا: قراءة في الاختصاص القضائي في إطار الاتفاقيات الدولية: 272
ثانيا: قراءة في الاختصاص القضائي في ضوء الاتفاقيات الإقليمية: 274
المطلب الثاني: محدودية الضوابط الإجرائية في مرحلة التنفيذ 276
الفقرة الأولى: إشكاليات الإشراف المباشر لقاضي التنفيذ 277
الفقرة الثانية: محدودية عمل المساعدة الاجتماعية خلال هذه المرحلة 280
أولا: معيقات عمل المساعدة الاجتماعية: 281

ثانيا: تقييم عمل المساعدة الاجتماعية: 282
الفصل الثاني: الإشكاليات المثارة في الإثبات في جرائم العنف الرقمي وتقييم الجزاءات المترتبة عنها 285
المبحث الأول: القواعد القانونية للإثبات في جرائم العنف الرقمي 287
المطلب الأول: مشكلات قبول الأدلة المتحصل عليها من الأنظمة المعلوماتية وموقف القضاء منها 288
الفقرة الأولى: الأدلة المتحصل عليها من الأنظمة المعلوماتية بين الرفض والقبول 289
أولا: مدى مشروعية الدليل المتحصل عليه من الأنظمة المعلوماتية. 290
ثانيا: مدى يقينية الدليل المتحصل عليه من الأنظمة المعلوماتية. 293
ثالثا: مدى قابلية الدليل المتحصل عليه من الأنظمة المعلوماتية للنقاش. 295
الفقرة الثانية: موقف القضاء من الأدلة الرقمية المعروضة عليه 296
أولا: موقف القضاء في ظل النظام الأنجلوسكسوني (الإثبات المقيد). 297
ثانيا: موقف القضاء في ظل النظام اللاتيني (الإثبات الحر). 298
ثالثا: موقف القضاء في ظل النظام المختلط. 299
رابعا: موقف القضاء المغربي من الأدلة الرقمية المعروضة عليه. 300
المطلب الثاني: صعوبات إثبات جرائم العنف الرقمي ضد المرأة 301
الفقرة الأولى: صعوبات مرتبطة بالدليل الرقمي نفسه 303
أولا: غياب الدليل المرئي. 303
ثانيا: سهولة محو الدليل الرقمي. 304
الفقرة الثانية: صعوبات ترتبط بإعاقة الوصول للدليل والجوانب الفنية 305
أولا: صعوبات ترتبط بإعاقة الوصول للدليل الرقمي. 306
ثانيا: صعوبات مرتبطة بالجوانب الفنية والتقنية. 306
المبحث الثاني: منظومة الجزاء المترتب على جرائم العنف الرقمي 308
المطلب الأول: مدى نجاعة الجزاء في القوانين الجنائية 309
الفقرة الأولى: بالنسبة للعقوبات المقررة في ظرفي التخفيف والتشديد 310
أولا: بخصوص العقوبات المقررة في الحالة العادية. 310

ثانيا: بخصوص العقوبات المتشددة. 314
الفقرة الثانية: قراءة في العقوبات البديلة (مشروع قانون 43.22) 316
أولا: العمل لأجل المنفعة العامة. 318
ثانيا: المراقبة الإلكترونية. 321
المطلب الثاني: الجزاء في بعض القوانين الأخرى 326
الفقرة الأولى: بالنسبة للجزاء في قانون الصحافة والنشر وقانوني الأمن السيبراني وحماية المستهلك 327
أولا: بخصوص الجزاء في قانون الصحافة والنشر المغربي رقم 88.13. 328
ثانيا: بخصوص الجزاء في قانون الأمن السيبراني رقم 05.20 330
ثالثا: بخصوص الجزاء في القانون القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك رقم 31.08. 331
الفقرة الثانية: بالنسبة للجزاء في إطار القوانين الحمائية للمعطيات ذات الطابع الشخصي 332
أولا: بخصوص الجزاء في قانون حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي رقم 09.08. 333
ثانيا: بخصوص الجزاء في قانون الجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الالية للمعطيات رقم 07.03 335
قائمة المراجع المعتمدة 345
الفهرس 398

DAR AL AFAK
COPY

مجلة عالم القانون
WORLD OF LAW JOURNAL



حاصل على:
شهادة البكالوريا علوم إنسانية 2013
شهادة الماستر في القانون الخاص
(ماستر الأسرة والتوثيق)2018
شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة 2019
شهادة تدريس اللغة الأمازيغية 2024
شهادة الدكتوراه في القانون الخاص2024

البحث في العنف الرقمي هو بحث في قضية من قضايا الواقع وإشكال من إشكالياته، ناتج عن قصور تشريعي في هذا الباب حيث يتطلب منا دراسة شاملة لهذا النوع من العنف من أجل تجاوز سلبياته، وتكسير حاجز الصمت ومنحه إطارا قانونيا كفيلا بالتصدي له خصوصا وأن هذه الظاهرة حديثة العهد، وحتى على مستوى الدراسات القانونية يمكن وصفها بالشح، بحيث يخلو الموضوع من دراسة قانونية، اللهم إذا ما استثنينا بعض الندوات التي طفت على السطح مؤخرا

ومن تجليات تأثر العنف بشكله التقليدي في ضوء التكنولوجيا، بروز ما يعرف بالعنف الرقمي أو العنف الإلكتروني، حيث أضحت شبكة الإنترنيت امتدادا للحياة اليومية وأمست الحياة الافتراضية عند البعض المسير الرئيس للحياة الواقعية، وقد حصل هذا التغيير لعدة أسباب أهمها انتشار استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد الكثير من المحاسن التي أتاحتها هذه المنصات، لكن أحد المساوئ هو نسخ الواقع وانعكاساته ليصبح أقوى تأثيرا وأشد خطرا من قبل الانترنيت

وفي اتجاه تكريس حماية المرأة تعالت الأصوات المنادية بضرورة التدخل الدولي لإقرار حماية خاصة للمرأة من كل أشكال العنف، خاصة وأن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لم تكن كافية لتكفل مثل هذه الحماية، وتبعا لذلك تجاوب المشرع المغربي مع التطورات الحاصلة بصياغته لنصوص جديدة تساعد على تأمين التوازن بين إرساء الأمن المعلوماتي وبين حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للأنظمة المعلوماتية، ومحاولة حصر الجريمة المعلوماتية بالعقوبات اللازمة

مكتبة جوهرة العلوم
Librairie Jawharat Al Ouloum

الثمن: 150 د.م

DAR AL AFAK